تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية

د/ حلمي سلامة محمود قنديل

مدرس الاقتصاد

معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي

ونظم المعلومات الإدارية

ملخص:

تناول هذا البحث التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، كتجربة اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين. ولقد خلص البحث إلى أنه من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمصر: تحديات تنظيمية وقانونية، وأخرى تمويلية، وإدارية، وتسويقية. ومن أهم التحديات التي رصدها هذا البحث احتلال مصر مرتبة متأخرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث بلغ ترتيبها ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة، والترتيب ١٦٠ في مؤشر "الحصول على الائتمان"، والترتيب ١٧١ في مؤشر " التجارة عبر الحدود " وذلك حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٩. ولقد أوصى البحث بأهمية الاستفادة من التجارب السابقة الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة ، وضرورة أن يؤخذ منها ما يناسب حالة مصر.

Abstract:

This research deals with the challenges facing SMEs in Egypt and the ways to face them in light of the successful international experiences in this field, such as the experience of Japan, South Korea and China. The research concludes that there are a number of challenges facing the small enterprises in Egypt: regulatory, legal, financial, administrative and marketing. The most important challenges identified by this research are Egypt's ranking of 120 in the ease of "Doing Business" Index, among 190 countries, and the rank 160 in "Access to Credit" index, in addition to the rank 171 in the "Cross-Border Trade" index. The research recommends the importance of benefiting from the previous successful experiences in the field of small projects, and the need to take from them which appropriate to the case of Egypt.

مقدمة:

يحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية بما يعكسه من زيادة في القيمة المضافة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الاقتصاد، كما يمثل مصدراً رئيساً في خلق فرص عمل. ويُعد فرصة هامة أمام رواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشروعات مختلفة على أرض الواقع. وعلى الرغم من ذلك يُواجه تطوير هذا القطاع بمصر عدة تحديات تفوق كثيراً ما تواجهها المشروعات الكبرى؛ حيث يُؤدي افتقارها للحجم الأمثل إلى انخفاض قدرتها على الوصول إلى الأسواق، واكتساب المهارات المطلوبة، والحصول على التمويل اللازم، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة محلياً أو خارجياً. ويتناول هذا البحث مجموعة التحديات التى تعوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء بعض التجارب الدولية الناجحة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المشروعات الصغيرة ودورها الكبير في الاقتصاد، وبالتالي أهمية وضرورة تنمية هذا القطاع، ومواجهة جميع التحديات المختلفة التي تواجهه؛ إذ أن نجاح هذا القطاع يُعتبر مدخلاً رئيساً في القضاء على أغلب المشاكل التي تواجه الاقتصاد ككل، كالتخفيف من حدة الفقر، ومواجهة مشكلة البطالة، والخلل في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة،...الخ.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى عرض أهم التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر، سواء تلك المشروعات القائمة

بالفعل، أو التي في طريقها للإنشاء، ومحاولة وضع رؤية في كيفية مواجهة هذه التحديات من خلال الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يتناول البحث النقاط التالية:

أولاً: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: عرض وتحليل واقع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر.

ثالثاً: دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

منهج البحث:

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في تشخيص واقع المشروعات الصغيرة في مصر، وعرض أهم التحديات التي تواجهها. ثم المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة، ومدى إمكانية الاستفادة منها في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة في مصر.

خطة البحث:

خُطط هذا البحث على أن يقع في ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: واقع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة منها.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا المبحث ثلاث نقاط رئيسية: الأولى تشرح تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمعايير التي تستخدمها بعض الدول في تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أمّا الثانية فتوضح الخصائص والسمات العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،وأخيراً تستعرض النقطة الثالثة الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التقدم الفني بها؛ فالدول الصناعية والنامية يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل منهما، حيث المشروعات التي قد تُعتبر متوسطة في الدول النامية قد تُعد صغيرة في الدول المتقدمة، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية قد تُعد متوسطة في الدول الصناعية، وذلك لأن الحد أو البعد الذي تستند إليه كلمة "**صغير**" أو "**كبير**" لمشروع ما يتعلق بحجم الاقتصاد المحلي لكل دولة، وبعض المعايير الأخرى[1]، ومن ثم فإن الاختلاف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الكثير من الدول والمنظمات المختلفة يرجع أساساً إلى اختلاف المعايير التي تستند إليها هذه الدول والمنظمات في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث من هذه المعايير: نوع المشروع،

---

(1) Meeting of (OECD) Council at Ministerial Level, Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy, Paris, 7-8 June 2017, P4.

والحد الأدنى والأعلى لعدد العمالة، والحد الأدنى والأقصى لرأس المال المستثمر، وشكل الإدارة والتنظيم، وطاقة المشروع، والمستوى التكنولوجي المستخدم... الخ.

ورغم أنه من الصعوبة بما كان وضع تعريف موحد متفق عليه دولياً إلا أنه يمكن تعريف المشروع الصغير بصفة عامة بأنه "أي نشاط اقتصادي مملوك ومدار بشكل مستقل من قبل فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد، لغرض تحقيق أرباح وإنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع، وغالباً ما تكون هذه الأعمال أو المشروعات الصغيرة شركات أفراد، أو تضامن، أو شركات عائلية، يتداخل فيها عنصر الملكية والإدارة، وتمارس نوعاً واحداً من النشاط الاقتصادي"[١]. ومن الممكن أن نقول بان المشروعات الصغيرة هي "ذلك القطاع الذي يُغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوافر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حده"[٢].

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية

تباينت مواقف الدول العربية فيما يتعلق بوضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظراً لتباين المعايير التي تستخدمها كل دولة؛ وتستخدم كل الدول أكثر من معيار في التعريف الواحد ولكن تشترك **أغلبها**

---

[١] صالح مهدي العامري، طاهر محسن الغالبي، الإدارة العامة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٦، ص١٧٥.

[٢] إدريس محمد صالح، المشرعات الصغيرة في ليبيا ودورها في التنمية، ماجستير اقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، ٢٠٠٩، ص٢٥.

في معياري عدد العمال وحجم المبيعات السنوية كمعيارين أساسيين[١]، ويوضح الجدول التالي رقم (١) تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية. ويتضح من هذا الجدول أنه رغم إجماع جميع الدول على أن معيار عدد العمالة أحد المعايير الهامة في التفريق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك تباين في مستوى قياس هذا المعيار بين الدول وبعضها، فبالنسبة لفئة المشروعات الصغيرة تراوح العدد الذي يُحدد هذه الفئة من المشروعات مابين ١ و ٥٠ عامل، وكذلك بالنسبة لفئة المشروعات المتوسطة فلقد تراوح العدد الذي يُميز هذه الفئة ما بين ٥ إلى ٢٥٠ عامل، وهو ما يُؤكد –ما سبق قوله من قبل- بأنه من الصعوبة بما كان وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشترك فيه جميع الدول، ولكن هذا الموضوع استرشادي يُترك فيه الأمر لكل دولة تُحدد فيه مواصفات ومعايير المشروعات الصغيرة بها، بما يتناسب وظروفها المختلفة. هذا علماً بأن وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أي دولة ما يُعد من الأمور الضرورية لوضع الحدود الفاصلة بينها وبين المشروعات الكبرى، وهو بما يُفيد في تسهيل حصر المستفيدين من هذا القطاع، ويساهم في إعداد برامج لدعمهم، ويُمكّن بدقة من رقابة وتقييم أثر أي إصلاحات تنظيمية، أو إجراءات تمويلية.

---

[١] صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية الفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧، ص٥.

جدول رقم (١)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية

الدولة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	--	٢٠-٥	١٠٠-٢١
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من ١	٣-١
الكويت	عدد العمال	-	٤-١	٥٠-٥
	رأس المال(ألف دينار)	-	لايزيد عن ٢٥٠	لايزيد عن٥٠٠
السعودية	عدد العمال	٥-١	٤٩-٦	٢٤٩-٥٠
	المبيعات (مليون ريال)	حتى ٣	من٣-٤٠	من٤٠إلى٢٠٠
البحرين	عدد العمال	١٠-١	٥٠-١١ (حتى١٠٠للعقارات)	٢٥٠-٥١ (حتى ٤٠٠ للعقارات)
	رأس المال السنوي	حتى ١٠٠ ألف	أكثر من ١٠٠ ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى ٥مليون
تونس	عدد العمال	أقل من٦	٤٩-٦	١٩٩-٥٠
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لايتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار		
السودان	عدد العمال	-	من١-١٠	من١٠ إلى ٥٠

المصدر: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية الفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧، ص٧.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

هناك ثلاثة تعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، الأول للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والثاني للقانون المصري رقم ٢٠٠٤/١٤١، والثالث للبنك المركزي المصري. **ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة** العامة والإحصاء، يتم التمييز بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حسب عدد العاملين، حيث يُعرف المؤسسات المتناهية الصغر بأنها التي تضم خمسة عاملين. والمؤسسات الصغيرة هي التي تضم حتى ٥٠ عاملاً، أمّا المؤسسات المتوسطة فهي التي تحتوي على أكثر من ٥٠ عاملاً.

ويُعرف قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة المتناهية الصغر بأنها كل شركة أو منشأة فردية يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، والمنشأة الصغيرة هي كل شركة أو منشأة فردية لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه، ولايزيد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً. **أمّا تعريف البنك المركزي المصري** فيُعرف المنشأة المتناهية الصغر بأنها التي يقل عدد العمال فيها عن ١٠ عمال، ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه، والمنشاة الصغيرة هي التي يقل عدد العمال فيها عن ٢٠٠ عامل، ورأسمالها المدفوع من ٥٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٥ مليون جنيه (للمشروعات الصناعية)، وإلى ٣ مليون جنيه (للمشروعات غير الصناعية). أمّا المنشأة المتوسطة فهي التي يقل فيها أيضاً عدد العمال عن ٢٠٠ عامل، ولكن رأسمالها المدفوع من ٥ مليون إلى

١٠ مليون جنيه (للمشروعات الصناعية)، ومن ٣ إلى ٥ مليون جنيه (للمشروعات غير الصناعية)[١].

ثانياً: خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٢]:

تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

١- **انخفاض رأس المال المطلوب للبدء في المشروع**، وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية. و يساعد أيضاً في سرعة دوران رأس المال، وإمكانية استرداده في أقل وقت، أي إمكانية الدخول والخروج من السوق.

٢- **طبيعتها التنظيمية** لاتستوجب وجود تعقيدات إدارية في تنظيمها (كمجلس إدارة وغيرها من التنظيمات الإدارية التي لابد من وجودها في المشروعات الكبيرة). لأن أغلبها يتخذ شكل ملكية فردية أو عائلية أو شركات أشخاص.

---

[١] جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٧،ص٩-١١.

[٢] يُراجع:

- عبدالحميد صديق عبدالبر، "تجربة المشروعات الصغيرة في مصر: الواقع والتحديات وأساليب العلاج دراسة مقارنة مع التجارب الدولية"،مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠١٣ العدد ٥١٠، ص٩.
- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات- حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، العدد ١١، الجزائر ٢٠١١، ٦٥-٦٧.

٣- **الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية**، حيث غالبا ما تعتمد هذه المشروعات على الخامات المحلية، وهو ما يُخفّض من حجم الاستيراد، وينعكس إيجابياً على الميزان التجاري، ويُخفف من التأثيرات السلبية التي تحدث من التغير في سعر الصرف.

٤- **المرونة العالية وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق**،فهذه المشروعات لديها القدرة على التأقلم بشكل كبير مع كافة المتغيرات الخارجية، والمرونة في الإنتاج من حيث الكم والنوع، مما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات السوق.

٥- **تسهم بشكل كبير في الحياة الاقتصادية**،وذلك نظراً لتنوعها، وتزايد أعدادها، وانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي. وهو ما ينعكس على زيادة نسبة مساهمتها في التشغيل،وفي الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]:

تساهم المشروعات الصغيرة بدور كبير في الاقتصاد، وتأخذ شكل هذه الإسهامات أكثر من جانب على النحو التالي:

---

[١] يُراجع:

-علاء مصطفى أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة، ماجستير اقتصاد، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٤، ص٦٤-٦٨.

- راوية عبدالقادر عويس، "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٦، ص٨١-٨٥.

- عبدالكريم إبراهيم محمد، البنوك التجارية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨، ص ٦-٨.

١- **إتاحة فرص عمل والحد من مشكلة البطالة**، حيث غالباً ما تستخدم هذه المشروعات الصغيرة تكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمالة، بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال.

٢- **نواة ودعم للمشروعات الكبيرة**، فالمشروع الصغير يمثل نواة رئيسية لمشروع كبير في المستقبل، إذ كثير من المشروعات الكبيرة كانت في بدايتها مشروعات صغيرة. وعلى جانب آخر فإن المشروعات الصغيرة تساهم في في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للمشروعات الكبيرة، وذلك في حالة إقامة علاقة تكامل بينهما، وهذا التكامل قد يأخذ شكلين: إمّا تكامل غير مباشر اوتكامل مباشر، التكامل غير المباشر هو الذي يتم بصورة تلقائية دون أي عقود أو اتفاقيات، وياتي نتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل تكلفة. أمّا التكامل المباشر فهو عبارة عن علاقة تعاقدية تتم بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، بمقتضى هذا التعاقد تقوم المشروعات الصغيرة بإنتاج جزء من المنتج النهائي وإمداد المشروعات الكبيرة به لتستخدمه في المنتج النهائي. وأن هذا التكامل يُحقق مزايا عديدة للمشروعات الصغيرة حيث يُتيح لها الحصول على المواد الخام بكميات كبيرة، وبالتالي بأسعار مناسبة، كما يضمن لها توزيع إنتاجها بصورة منتظمة.

٣- **توفير قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة**، فقوة العمل تعتبر أحد مقومات التنمية الاقتصادية، وتعتبر المشروعات الصغيرة أحد الروافد الأساسية في توفير هذه القاعدة العريضة من قوة العمل الماهرة، لأن هذه المشروعات من الممكن أن تبدأ العمل باستخدام عمالاً ذوي مهارة منخفضة نسبياً ، ومع مرور الوقت يكتسب هؤلاء العمال الخبرة داخل

المنشأة، ويصبحون عمالاً مهرة، وكذلك أصحاب هذه المشروعات غالباً ما تكون كفاءتهم الإدارية والتنظيمية محدودة في البداية، ولكن مع مرور الوقت ونمو المشروع تنمو كفاءتهم الإدارية والتنظيمية.

٤- **دعم الصادرات**، إذ هناك الكثير من الدول التي تعمل على زيادة صادراتها من خلال المشروعات الصغيرة، سواء من حيث مساعدة المشروعات الصغيرة في التصدير المباشر، أو من خلال توفير الصناعات الصغيرة منتجات عالية الجودة ومناسبة في السعر مغذية بها الصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها، أو القيام بتنمية نشاط إعادة التصدير، ويُقصد به الاستيراد بهدف توليد قيمة مضافة ثم إعادة التصدير، وهو النشاط الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة.

٥- **تنمية المناطق الأقل حظاً في التنمية**، فصغر حجم المشروعات الصغيرة، وحاجاتها لكميات قليلة من الخدمات والمواد الأولية، واستخدام عمالة ذوي مهارة أقل نسبياً ومنخفضة التكاليف، كل هذا يُعطي مرونة كبيرة لهذه المشروعات في توطينها خارج المدن الكبيرة، ونشر الوعي الصناعي والتجاري والخدمي بالمناطق الريفية، ويساعد في ذات الوقت في إتاحة فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر في هذه المناطق، وتقليل الفوارق بين الريف والحضر، ووقف حركة الهجرة من الريف إلى الحضر.

المبحث الثاني

واقع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يتناول هذا المبحث نقطتين رئيسيتين: الأولى تقوم بتشخيص واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، من حيث الشكل القانوني لهذه المشروعات، وكذلك توزيعاتها المختلفة سواء كان ذلك طبقاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة، أوطبقاً لفئات عدد المشتغلين بها. أمّا النقطة الثانية فتستعرض أهم التحديات المختلفة التي تواجه هذه المشروعات.

أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تستعرض هذه النقطة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، من حيث الشكل والكيان القانوني ، وكذلك التوزيع النسبي لها طبقاً للنشاط الاقتصادي، وأيضاً توزيعاتها النسبية حسب فئات عدد المشتغلين (أي عدد ونسبة المنشآت التي يعمل بها شخص واحد، أو شخصين، أو ثلاثة،...إلخ.).

١- التوزيع النسي للمنشآت طبقاً للكيان القانوني

فيما يلي جدول يُبين التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقاً للكيان القانوني لعام ٢٠١٧.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقاً للكيان القانوني في عام ٢٠١٧

نوع الشركة	فردي	تضامن	غير مسجلة	توصية بسيطة	توصية بالأسهم	ذات مسئولية محدودة	مساهمة	أجنبية	أخرى	إجمالي
عدد	٣٥٤٤٣٤٣	٨٤٥١٩	٩١٤٩٩	٦٢٣٠	٢٨٥٠	٥٢٢٢	٥١٧٠٠	٢٣٨	٧٧٧٨٥	٣٨٦٤٣٨٦
%	٩٢	٢,٢	٢,٤	٠,١٦٠	٠,٠٧	٠,١٣	١,٣	٠,٠٠٦	٢	١٠٠

- بلغ عدد المنشآت الاقتصادية **غير** الحكومية العاملة في مصر حوالي ٣،٨٦ مليون منشأة، تمثل حوالي **٩٤%** من إجمالي المنشآت العاملة التي بلغت وفق تعداد ٢٠١٧ حوالي ٤،١٢ مليون منشأة.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧ .

يتضح من الجدول أعلاه رقم (٢) ما يلي:

- تُمثل المنشآت الفردية والتضامن والتوصية البسيطة وكذلك غير المسجلة Unregistered(واقع) حوالي **٩٦،٧%**، وهذه المشروعات تخضع من حيث الشكل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك وفقا لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك تعريف البنك المركزي المصري، وهذا لاينفي أن بعض شركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة قد تأتي ضمن تعريف المشروعات الصغيرة من حيث رأس المال أو عدد العاملين.
- تبلغ نسبة المنشآت **الفردية** فقط حوالي ٩٢%، وبإضافة ٢،٤% وهي نسبة المنشآت **غير المسجلة**، تصبح إجمالي نسبة المنشآت الفردية وغير المسجلة حولي **٩٤،٤%.** ومكمن الخطر هنا ليس في كون هذه النسبة (٩٤،٤%) فردي وغير مسجل، ولكن في أن أغلب هذه المنشآت غير مضمونة الاستدامة في ممارسة النشاط، وهي ذاتها المنشآت المتناهية الصغر التي تواجهها الكثير من العقبات.

٢- التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للنشاط الاقتصادي

يستعرض الجدول التالي التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية وفقاً للنشاط الاقتصادي لعام ٢٠١٧.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقاً للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٧

بيان	تجارة الجملة والتجزئة	الصناعة التحويلية	النقل والتخزين	خدمات الغذاء والإقامة	الزراعة والصيد	الصحة	التشييد والبناء	أنشطة أخرى	الإجمالي
عدد	١٩٣٤٠٢٣	٤٧٥١٩٦	٢١٥٠٢٢	١٧٩٩٥٩	١٧٢٤٩٢	١١٥٧٨١	١٠٣٣٣٩	٦٧٢٤٠٣	٣٨٦٤٣٨٦
%	٥٠	١٢,٣	٥,٥	٤,٦	٤,٥	٣	٢,٧	١٧,٤	%١٠٠

المصدر: : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) ما يلي:

* - استحواذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأكبر من مجموع المنشآت إذ بلغ حوالي ٥٠%.
* - جاء قطاع الصناعة التحويلية، وهو أكثر القطاعات تنوعاً وتعدداً في الأنشطة في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبته حوالي ١٢،٣% من مجموع المنشآت غير الحكومية.
* - بلغت نسبة منشآت (النقل والتخزين، والغذاء والإقامة، والزراعة، والصحة، والبناء والتشييد) حوالي (٥،٥%، و٤،٦%، و٤،٥%، ٣%، ٢،٧%) على التوالي.
* - تُمثل المنشآت غير الحكومية التي تعمل بالقطاعات **الخدمية** (التجارة، والنقل والتخزين، وخدمات الغذاء، والصحة) حوالي ٦٣،١% من إجمالي المنشآت غير الحكومية، بينما تبلغ المنشآت التي تعمل بالقطاعات **الإنتاجية** (الصناعة،والزراعة، والتشييد والبناء) نسبة لا تتعد ١٩،٥% فقط من إجمالي هذه المنشآت.

٣- التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات عدد المشتغلين

يستعرض الجدول رقم (٤) التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات عدد المشتغلين في عام ٢٠١٧. ومن هذا الجدول يتضح ما يلي:

*- بلغ **حجم** المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية غير الحكومية بمصر حوالي أكثر من ١٢,٨٤٥ مليون مشتغل في عام ٢٠١٧، يعملون في أكثر من ٣,٨٦ مليون منشأة اقتصادية.

*- هناك أكثر من ١,٣ مليون منشأة (تُمثل أكثر من ٣٤% من إجمالي المنشآت الاقتصادية غير الحكومية) يعمل في كل منشأة منها عامل واحد فقط، وما يقرب من ١,٢ مليون منشأة أخرى (تُمثل أكثر من ٣٠% من إجمالي المنشآت الخاصة) يعمل في كل منشأة منها إثنين من العمال فقط. وهذا قد يرجع إلى أن أغلب أصحاب هذه المنشآت ذو مهنة حرة، كما يرجع أيضاً إلى ارتفاع نسبة البطالة في مصر؛ إذ في ظل البطالة المرتفعة يُفضل أغلب الشباب المؤهل والمتعطل عن العمل الاتجاه إلى إقامة مشروعات خاصة بهم لفقدهم الأمل في الحصول على وظيفة تتوافق مع مؤهلاتهم التعليمية.

*- يبلغ **حجم** المنشآت التي يعمل فيها (أقل من ١٠ عمال) حوالي ٩٦،٤٧%، والتي يعمل بها (من١٠-٤٩ عامل) ٣،٣٢%، والتي يعمل بها (٥٠عامل فأكثر) ٠،٢١% فقط. وهذا يعني أن أكثر من ٩٩% من المنشآت الخاصة الموجودة بمصر تقع ضمن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. وذلك حسب التعاريف الثلاثة السالفة الذكر (تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وتعريف البنك المركزي المصري).

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقا لفئات عدد المشتغلين في عام ٢٠١٧

عدد المشتغلين	عدد المنشآت	%	عدد المشتغلين	%
١	١٣٢٥٠٦٠	٣٤،٣	١٣٢٥٠٦٠	١٠،٣
٢	١١٧٢٤١٣	٣٠،٣	٢٣٤٤٨٢٦	١٨،٢
٣	٣٦٣٤٧٣	١٦،٤٧	١٩٠٩٤١٩	١٤،٨
٤	٢٩٧٧٠٣	٧،٧	١١٩٠٨١٢	٩،٣
٥-	٢٩٨٦٥٠	٧،٧	١٨١٨٣٧٣	١٤،١
١٠-	٦٢١٥٥	١،٦	٦٨٢٩٢٠	٥،٣
١٥-	١٣٨٦٩	٠،٣	٢٢٩١٨٥	١،٧
٢٠-	١٩٩٣٥	٠،٥	٤١٣٨٤٨	٣،٢
٢٥-	٥٠٥٤	٠،١٣	١٣٤٥٦٦	١
٣٠-	٧٠٥٠	٠،١٨	٢٣٥٥٠٩	١،٨
٤٠-	١٤٣٧٦٣	٠،٤	٦٠٥٨٢٨	٤،٧
٥٠	٨٣١١	٠،٢١	٥٤٧٣٤٨	٤،٢
١٠٠-	٢٠٤١	٠،٠٥	٣٠٠٠٤١	٢،٣
٥٠٠-	٧١٢	٠،٠١	٤٧٦٩٢٠	٣،٧
١٠٠٠-	٢٨٧	٠،٠٠٧	٦٣٠٩٣٠	٤،٩
الإجمالي	٣٨٦٤٣٨٦	١٠٠%	١٢٨٤٥٥٨٥	١٠٠%

عدد المشتغلين بالمنشآت"المتناهية الصغر والصغيرة" فقط حوالي (١٠،٨ مليون) يُمثلون حوالي ٨٤،٤% من إجمالي العمالة المشتغلة بالمنشآت الخاصة

المصدر: : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ديسمبر، ٢٠١٧.

* - يعمل بالمنشآت "الصغيرة والمتناهية الصغر" فقط –بخلاف المتوسطة- ما يقرب من ١١ مليون عامل (١٠،٨مليون) يُمثلون حوالي ٨٤،٤% من إجمالي العمالة المشتغلة بالمنشآت الخاصة الموجودة بمصر. وهذا يعني أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمصر، تُساهم بدور كبير في الحد من مشكلة البطالة الموجودة بمصر، ومن ثم فإنّ الاهتمام والسعي الجاد نحو التغلب على التحديات التي تُواجه هذه

المشروعات من الأمور الضرورية للقضاء على مشكلة البطالة التي تُؤرق الاقتصاد والمجتمع المصري.

ثانيا: تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال بشكل عام تحديات مختلفة تعوق قدرتهم عن زيادة وتنمية استثماراتهم، ويعكس هذا الوضع تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١٩"[١]، حيث يصنف مصر في الترتيب ١٢٠ من بين ١٩٠ اقتصادا، مقابل ١٢٨ في عام ٢٠١٨، ورغم أن هناك تحسناً نسبياً بمقدار ٨ درجات في عام ٢٠١٩ عما هو عليه في عام ٢٠١٨ إلا أن ترتيب مصر في هذا التقرير ما زال متدنياً بالمقارنة ببعض الدول العربية؛ حيث حصلت كل من الإمارات، وتونس، والسعودية، على المستوى (١١، ٨٠، ٩٠) على التوالي. كما حصلت بلدان أخرى مثل اليابان، وكوريا، وهونج كونج، على المستوى (٣٩، ٥، ٤) على التوالي[٢]. ويقيس هذا التقرير مجموعة من المؤشرات التي على أساسها بُني هذا الترتيب، منها سهولة البدء في المشروعات، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، والتعامل مع التراخيص، والحصول على الائتمان،...الخ. وبالبحث في التحديات والمعوقات التي تعوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجد أنها تأخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة، ولم يوجد لها منهج محدد في تبويبها، ومع ذلك

([1]) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training For Reform, Washington, 2019,p 168.

([2]) Ibid.

يمكن أن نتناول أهم هذه التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر على وجه الخصوص على النحو التالي:

١- المعوقات التنظيمية والقانونية:

يُقصد بالمعوقات التنظيمية الدور الذي تقوم به الأجهزه الحكومية من رقابة وإشراف ومتابعة وتنظيم إجراءات التسجيل والترخيص، أمّا المعوقات القانونية فيقصد بها القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واللوائح المكملة لها[١]. وتعتبر هذ الإجراءات التنظيمية والقانونية من أهم التحديات التي تقف عقبة أمام إنشاء هذه المشروعات وتعوق نموها، حيث تتسم هذه الإجراءات بالتعقيد وارتفاع التكاليف، بدءً من الحصول على ترخيص إقامة المشروع، ثم ترخيص التشغيل...الخ، وحتى أثناء عمل المشروع. ومن أهم هذه المعوقات التنظيمية والقانونية: الإفراط في اللوائح والقوانين، وعدم كفاية الشفافية وتجنب القيود الحكومية والإدارية غير الضرورية. وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال؛ حيث يُقدر أن حوالي من ٤٠ %إلى ٦٠% من تكاليف ممارسة الأعمال تنشأ من الأعباء التنظيمية، ولذا فإن الكثير من المشروعات الصغيرة تُفضل العمل بصورة غير رسمية،هذا رغم أن الطابع غير الرسمي يحرمها من مزايا التقدم بطلب الحصول على قروض رسمية، أو الحصول

---

[١] صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧، ص ١، ٨.

على خدمات تنمية الأعمال مما يُحد من إمكانية نموها[١]. كما لا يوجد هناك سياسة عامة واضحة متسقة ومحكمة تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا علماً بان إنشاء جهاز جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر قد يمثل فرصة في المستقبل لمعالجة هذه المشاكل[٢].

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن مصر تحتل المرتبة رقم (١٢٠) من بين (١٩٠) دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩، تسبقها في الترتيب جميع الدول المذكورة بالجدول، مثل الصين، وكوريا، الإمارات، وتونس،...الخ، فيما عدا الجزائر التي تأتي في مرتبة متدنية بعد مصر. أمّا بالنسبة لترتيب مصر على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيتضح من الجدول رقم (٦) أنه لم يتحسن وضع مصر في عام ٢٠١٩ عما هو عليه في عام ٢٠١٨ إلا في ثلاثة

---

[١] وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، مرجع سابق، ١٨، ١٩.

[٢] صدر في ٢٤ إبريل ٢٠١٧ قرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧، "بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، ويكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وريادة الأعمال. ويحل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويباشر الجهاز كافة الاختصاصات المقررة للصندوق، ويؤول إليه كافة أموال وموجودات ومقار وأصول الصندوق، وما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويُنقل للجهاز أيضاً مجلس التدريب الصناعي، ومركز تحديث الصناعة، ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار.
- رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (أ) ٢٤ إبريل ٢٠١٧، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٧/٦٥.

مؤشرات فقط وهما حماية حقوق المستثمرين، من الترتيب (٨١) في عام ٢٠١٨ إلى (٧٢) في عام ٢٠١٩، وكذلك دفع الضرائب من (١٦٧) إلى (١٥٩)، وحالات الإعسار من (١١٥) إلى (١٠١). أمّا بقية المؤشرات الفرعية الأخرى فهناك تراجعاً في ترتيب جميع هذه المؤشرات في عام ٢٠١٩ عما هي عليه في عام ٢٠١٨. حيث تراجع كلا من مؤشر بدء النشاط التجاري(٦) درجات، واستخراج التراخيص (٢) درجة، والحصول على الكهرباء (٧) درجات، وتسجيل الملكية (٦) درجات، و الحصول على الإئتمان (٧٠) درجة، والتجارة عبر الحدود (١).

جدول رقم (٥)

ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٨-٢٠١٩

م	الدولة	٢٠١٨	٢٠١٩
١	هونج كونج	٥	٤
٢	كوريا	٤	٥
٣	الإمارات العربية المتحدة	٢١	١١
٤	اليابان	٣٤	٣٩
٥	تونس	٨٨	٨٠
٦	السعودية	٩٢	٩٠
٧	مصر	١٢٨	١٢٠
٨	الجزائر	١٦٦	١٥٧

-A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training For Reform, Washington, 2019.

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming To Create Jobs, Washington, 2018.

جدول رقم (٦)

ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال ٢٠١٨-٢٠١٩

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	اتجاه التغير
المؤشر العام "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"	١٢٨	١٢٠	(٨) تحسن
- بدء النشاط التجاري	١٠٣	١٠٩	(٦) تراجع
- استخراج الترخيص	٦٦	٦٨	(٢) تراجع
- الحصول على الكهرباء	٨٩	٩٦	(٧) تراجع
- تسجيل الملكية	١١٩	١٢٥	(٦) تراجع
- الحصول على الإئتمان	٩٠	١٦٠	(٧٠) تراجع
- حماية حقوق المستثمرين	٨١	٧٢	(٩) تحسن
- دفع الضرائب	١٦١	١٥٩	(٢) تحسن
- التجارة عبر الحدود	١٧٠	١٧١	(١) تراجع
- إنفاذ العقود	١٦٠	١٦٠	-----
- حالات الإعسار	١١٥	١٠١	(٤) تحسن

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training For Reform, Washington, 2019.

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming To Create Jobs, Washington, 2018.

٢- المعوقات التمويلية:

يُعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٨/٢٠١٧ تحتل مصر المرتبة ٧٣ من أصل ١٣٧ دولة في توافر الخدمات المالية بشكل عام. والمرتبة ٨٥ في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، والمرتبة ٦٦ من حيث السهولة في الحصول على قرض. وتعتمد ٩٥% من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها

الثابتة ورأس المال العامل بدلاً من التعامل مع البنوك[١]. ويُفيد تقرير ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩ أن هناك تراجعاً في مؤشر الحصول على الإئتمان بمصر بحوالي (٧٠) درجة؛ حيث انخفض ترتيب مصر من المرتبة (٩٠) في عام ٢٠١٨، إلى المرتبة (١٦٠) في عام ٢٠١٩ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦). كذلك أفادت "نتائج استبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بمصر تُقدر بحوالي ١،٢% فقط، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل حوالي ٢٢% في المتوسط، وحوالي ١٨% في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل[٢]. وهناك مجموعة من العوامل التي تقف دائماً عقبة في الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من هذه العوامل: افتقار الكثير من القائمين على هذه المشروعات لخبرة التعامل مع الجهات المصرفية، وارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشروعات نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية، وارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات)؛ وذلك يُعد انعكاساً لزيادة المخاطر المتعلقة بالسداد، وارتفاع تكلفة التقييم والإشراف.

والكثير من هذه المشكلات ما زالت قائمة رغم مبادرة البنك المركزي المصري التي أطلقها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول

---

[١] وزارة الصناعة والتجارة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشرعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال (٢٠١٨-٢٠١٢)، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٢] صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، مرجع سابق، ص ٢٠.

على التمويل،حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة في ٦ يناير ٢٠١٦ أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرو وغير المباشرة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقام بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه على مدار أربع سنوات وبنسة فائدة ٥%[١].

والجدير بالذكر هنا أنه ينبغي عند بحث ودراسة مشكلة صعوبة الوصول أو الحصول على التمويل أن يتم التركيز على جانبي العرض والطلب معاً؛ حيث أن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود طلب وليس قصور عرض[٢]. ومن ثم فإنه يجب أيضاً بحث الأسباب المؤدية إلى عدم وجود طلب ومعالجتها في ذات الوقت[٣].

---

[١] البنك المركزي المصري. www.cbe.org.eg

[٢] إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨، ص ١٢، ١٣.

[٣] هناك مجموعة من العوامل (الدينية،والاقتصادية،والاجتماعية) التي قد تُؤدي إلى رفض بعض أصحاب المشروعات التعامل مع البنوك، كرفض بعضهم الاقتراض من البنوك بفائدة خوفاً من الوقوع في الحرمة، وكذلك تفضيل بعضهم مصادر التمويل التقليدية لكونها عديمة التكلفة، كالتمويل الذاتي، والائتمان التجاري، والتمويل بالمشاركة. وأيضاً تفضيل بعض المشروعات الأخرى الاستمرار في العمل ضمن القطاع غير الرسمي، حتى لاتُحمل بأي أعباء ضريبية، أو أي رسوم أو مصاريف إدارية أخرى.. هذا فضلاً عن أن مبادرة البنك المركزي في عام ٢٠١٦ الخاصة برصد ٢٠٠ مليار جنيه، وتوفير قروض بنسبة فائدة ٥% فقط، فهذه النسبة من الفائدة تُطبق على المشروعات الصناعية فقط، أمّا نسبة الفائدة على الاقتراض للمشروعات الخدمية فما زالت أعلى من ذلك.. هذا علماً بأن نسبة المنشآت غير

٣- المعوقات الإدارية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة ومدخل أساسي لإظهار الكثير من رواد أعمال ممن تتوافر لديهم المهارة والقدرة الحديثة في الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء يُعتبروا قلة قياسا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يفتقر الكثير من أصحاب هذه المشروعات للإدارة الصحيحة، والخبرة في العديد من المجالات.

والجدير بالذكر هنا أن كل رائد أعمال ناجح يُضيف لنفسه وللمجتمع المحيط به الكثير من المميزات والتي منها: تحسين وضعه المالي، وإتاحة فرص عمل لنفسه وللآخرين. وتطوير الكثير من الصناعات الوطنية، واستخدام مستلزمات إنتاج محلية...الخ[١]. ويشير الوضع في مصر أن التعليم لايوفر مثل هذه الكفاءات من رواد الأعمال؛ إذ الإطار العام الحالي للتعليم في مصر يتجه نحو الحصول على شهادة، بدلاً من تطوير المهارات اللازمة للتنافس في اقتصاد عالمي، ويفتقر أغلب الخريجون إلى المهارات اللازمة حتى في الحصول على فرصة عمل منتجة؛ حيث لايتم تدريس مهارات وسلوكيات ريادة الأعمال بالمراحل التعليمية. هذا علماً بأنه أعلن في نوفمبر ٢٠١٧ - في منتدى شباب العالم- عن إنشاء "مركز إقليمي لدعم

الحكومية التي تعمل بقطاع الخدمات في مصر تزيد عن ٦٣% من إجمالي المنشآت غير الحكومية..جدول رقم (٣).

[١] تركي الشمري، رمضان الشراح،"نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٩-٩/١١/ ٢٠١٤، ص ١٢٦.

ريادة الأعمال في مصر"، ولكن حتى الآن لم تُحدد أي تفاصيل عن هذا التكليف، ونظام إدارة هذا المركز.

٤- المعوقات التسويقية

تعتبر المشكلات التسويقية من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر، ومن الأسباب الرئيسية لتعثر الكثير من هذه المشروعات، ويرجع ذلك لعدم توافر المهارات اللازمة للتسويق، واستهداف الأسواق المحلية المشبّعة بنفس المنتجات، وضعف امكانيات التصدير، ونقص الخبرة في التعامل مع الأسواق الخارجية، وعدم امتلاك الكثير من هذه المشروعات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للنفاذ للأسواق الخارجية. وبالتالي ضعف قدرتها في تكوين تحالفات وشراكات مع شركات كبرى بالداخل والخارج.

المبحث الثالث

بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة منها

يتناول هذا المبحث بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة، ومن هذه التجارب: تجربة اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وذلك للتعرف على أهم ما تتميز به هذه التجارب في تنمية المشروعات الصغيرة، والاسترشاد بها في النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر.

أولاً: التجربة اليابانية[١]:

[١] مر الاقتصاد الياباني منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر (٢٠١٩) بعدة مراحل مختلفة، حيث تعتبر الفترة بين عامي ١٩٤٥م،١٩٥٥م فترة إعادة بناء وإعمار الدمار التي خلفته الحرب العالمية الثانية، بينما تعتبر الفترة بين عامي ١٩٥٥م، ١٩٧٠م هي الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني، حيث كان الاقتصاد الياباني

اعتمدت اليابان في نهضتها الصناعية بدرجة كبيرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تتكامل مع المشروعات الكبرى بشكل كبير. وكانت أول نقطة بدأت بها لتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.وحين وضعت اليابان معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الاعتبار نوع النشاط الاقتصادي. **وتعريف** المشروعات الصغيرة والمتوسطة باليابان هي المنشآت التي يقل عدد العمال بها عن ٤٠ عامل، ويقل رأسمالها عن ٤٠ مليون ين، بالنسبة "لتجارة التجزئة والخدمات"، وهي التي يقل عدد العمال بها عن ١٠٠عامل، ويقل رأسمالها عن ١٠٠مليون ين، بالنسبة "لتجارة الجملة"، والتي يقل عدد العمال بها عن ٣٠٠عامل، ويقل رأسمالها عن ٣٠٠مليون ين، بالنسبة "للإنشاءات والتصنيع والنقل". ومن أهم البرامج والسياسات التي اعتمدت عليها اليابان في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[١]:

ينمو بمعدل يصل إلى حوالي ١٠% سنوياً، كما تعتبر الفترة من عام ١٩٧٠م، ١٩٧٥م فترة تأقلم بعد التغير الكبير الذي طرأ على أسعار البترول خلال تلك الفترة، أمّا الفترة منذ عام ١٩٧٥م وحتى الوقت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن.

[١] يُراجع:=

= - Financial Services Agency (FSA), Measures to Facilitate Financing to SMEs, Tokyo, 2009. (WWW.fsa.go.jp/policy/chusho/enkatu.htm).

- Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, "Strength to Overcome Labor Shortage the Key Increasing Productivity", Japan, 2018, pp. 368-391.

١- في مجال التمويل: تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل، حيث من هذه المصادر البنوك التجارية التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة، وكذلك هناك هيئات التمويل الحكومية المتخصصة في هذا المجال مثل هيئة تمويل المؤسسات الصغيرة، وهيئة التمويل الوطنية. و أيضاً مؤسسة ضمان القروض المتخصصة في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمتلك منها اليابان حوال ٥٢ فرعاً موزعة في مختلف أرجاء اليابان.

٢- الدعم الفني: أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يقوم من خلاله المتخصصون بتقديم الخدمات الإرشادية، وتشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، ومن أهم الخدمات التي يُقدمها هذا النظام: دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والرد على استفسارات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم الوضع القائم لهذه المشروعات، والتغلب على العقبات التي تواجهها. وفي عام ٢٠١٧ طبقت اليابان برنامج البنية التحتية، لتحسين الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم هذا البرنامج بتوفير الأجهزة المتوافقة مع إنترنت الأشياء، والطابعات ثلاثية الأبعاد عالية الدقة، وغيرها من متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بحيث يمكن استخدامها بشكل مشترك من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما قدمت الدولة دعماً لحوالي ٣٩١ شركة صغيرة ومتوسطة لتشجيعها على استخدام

تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من هذه التكنولوجيا في الوصول لعملاء جدد وزيادة الإنتاجية[١].

٣- التدريب: وضعت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يُقدم هذه البرامج معهد " Institute for Small Business Management and Technology" ؛ حيث يقوم هذا المعهد بتقديم برامج تدريبية للمديرين أنفسهم لرفع مستوى وعيهم الإداري، وبرامج تدريب فنية أخرى لرفع مستوى مهارة العمال.

٤- التسويق: يُوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بتوفير معلومات عن اتجاهات الأسواق الخارجية، واللوائح الضابطة لها، وبإقامة معارض دولية لهذه المشروعات، ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة، وإجراء مفاوضات نيابة عنها في التصدير، واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. كما تُشجع الحكومة اليابانية على شراء مستلزماتها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إعطاء الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على العقود الحكومية.

٥- الضرائب: قامت الحكومة اليابانية بتنفيذ بعض الإجراءات الضريبية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والمنافسة؛ مثال ذلك: الإعفاء من ضريبة العمل، وضريبة العقارات. وتخفيض الضريبة على الدخل، وعلى الأرباح غير الموزعة. ووضع نظام

([1]) Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, Op. Cit., pp. 368-369.

ضريبي يُشجع على إدخال التكنولوجيا الحديثة، وعلى إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق النائية.

٦- الحماية من الإفلاس: تم وضع عدد من النظم لحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس، ومنها على سبيل المثال: نظام ضمان الإئتمان المرتبط بالإفلاس، والذي يسعى إلى تقديم مساعدات للمشرعات التي تعاني من صعوبات نتيجة إفلاس المشروعات التي تتعامل معها. وكذلك نظام الإعانة المشترك (الإغاثة المتبادلة) للحماية ضد الإفلاس، ويعمل هذا النظام على تحقيق قدر من الاستقرار من خلال الاشتراك في هذا النظام برسم شهري، مقابل الحصول على قرض بدون ضمان وبدون فائدة في حالة التعثر. بالإضافة إلى نظام الاستشارات الخاصة للحماية ضد الإفلاس، وهو نظام يقوم بتقديم الاستشارات والنصائح للمشروعات المهددة بالإفلاس[1].

٧- تشجيع التعاون والتكامل بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة: وعلى سبيل المثال تخلّت (تنازلت) أعداد كبيرة من المشروعات الكبرى عن إنتاج العديد من المكونات والمدخلات الصناعية؛ و تم إسناد إنتاجها إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة أكثر تخصصاً، لتحقيق مزيد من الوفورات في تكلفة الإنتاج، ووصلت نسبة اعتماد المشروعات الكبرى على المشروعات الصغيرة في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة على سبيل المثال حوال ٨٩,٢%، وعلى حوالي ٨٨,٤% في صناعة الأدوات الكهربائية. كما حسّنت الدولة من شروط معاملات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيعها

([1]) Ibid, P. 387.

على التعاقد من الباطن، في أكثر من صناعة، منها صناعة السيارات، والمعدات الالكترونية، ومعدات الاتصالات والمعلومات. وتم تنفيذ قوانين أكثر صرامة لضمان معاملة عادلة، ولحماية حقوق هؤلاء المقاولين التي تتم من الباطن[١].

٨- التحول نحو اللامركزية: فعلى النقيض من المركزية التي اتبعتها الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية لتوجيه التنمية الاقتصادية، تمّ في السنوات القليلة الماضية منح سلطات وصلاحيات لحكومات الأقاليم والمحافظات، وكذلك لبلديات المناطق والمدن داخل هذه الأقاليم، وذلك بهدف توفير مرونة أكبر لاستخدام الموارد المالية لبناء قدرات البحث والتطوير داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٩- برامج مواجهة الأزمات والكوارث: كلّفت الحكومة اليابانية عدة وكالات بدراسة المشكلات المالية التي تُعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بعد مظاهر الركود التي صاحبت الأزمة المالية العالمية، ثم سارعت الحكومة في إصدار عدد من البرامج التي تستهدف مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة بسبب الركود.ومن هذه البرامج : برنامج ضمان الطوارئ، وقانون تيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أعدّت الدولة برامج لإعادة الإعمار بعد الكوارث، منها مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

---

(1) Japan External Trade Organization (JETRO), Japan's Policies for Small and Medium Enterprises (SME), Director General, Cooperation: Small and Medium Enterprise Agency Ministry of Economy, Trade and Industry, November, 2014, P. 5.

المتضررة من الكوارث بالتدفق النقدي، وبرنامج إعادة البناء الذي يُتيح الدعم اللازم لترميم وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الكوارث[١].

أهم الدروس المستفادة من التجربة اليابانية:

- اهتمت اليابان في البداية بوضع تعريف محدد للمشرعات الصغيرة والمتوسطة.
- وفّرت الحكومة اليابانية كافة وسائل الدعم للمشرعات الصغيرة والمتوسطة، لتشجيعها على الاستمرار والقدرة على المنافسة.مثال ذلك الدعم المالي، والفني، والتدريب، والتسويق، والحماية من الإفلاس.
- تخلي عدد كبير من الصناعات الكبيرة عن إنتاج المكونات والمدخلات الصناعية، وإسناد إنتاجها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تخصصاً.
- التحول نحو اللامركزية بغرض توفير مرونة أكبر لاستخدام الموارد المالية لبناء قدرات البحث والتطوير بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وفّرت الحكومة اليابانية عدداً من البرامج لمساعدة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة بسبب أيّ من المتغيرات المحلية أو العالمية.

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية[٢]:

([1]) Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, Op. Cit., pp. 389-390.

[٢] يُراجع:

- Randall S. Jones and Jae Wan Lee, Enhancing Dynamism in SMEs and Entrepreneurship in Korea, Economics Department Working

يعود بداية اهتمام كوريا الجنوبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عام ١٩٦١ حين تم إنشاء بنك متخصص لتمويل هذه المنشآت . وزاد اهتمام الدولة بهذه المشروعات حين تأسست إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في علم ١٩٩٦، بهدف دعم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الكوري بوجه عام، وتعزيز دور ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وخلال سنوات قليلة من بدء عمل هذه الإدارة لوحظ تغيرات مهمة في سياسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الكورية؛ حيث تحولت من سياسة حماية المشروعات الضعيفة إلى سياسة دعم تنافسية تلك المشروعات، إذ خُصص لهذه المهمة برنامجان: الأول للمشروعات المتميزة (Innovative Business) ويُشار له اختصاراً (Inno-Biz). والثاني برنامج نجوم العالم (Global Stars)، ولقد تحولت سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية نحو زيادة أنشطة البحث والتطوير (R&D) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مشروعات رأس المال المخاطر. وهو ما خالف الاتجاه التقليدي للسياسة الكورية، والتي اعتمدت لفترة زمنية طويلة على مبدأ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونها ضعيفة، وغير قادرة على المنافسة.

Papers No. 1510, (OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development, October 2018, PP 11-40.

- Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization", Project Documents, Innovation and SME Internationalization in Korea and Latin America and the Caribbean Policy Experiences and Areas for Cooperation, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), United Nations, 2018, PP 100-112.

ولقد قدمت الحكومة الكورية أكثر من ١٠٠ برنامج، تتضمن برامج وإجراءات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتماداً على **تعريف** المنشآت الصغيرة والمتوسطة لجميع القطاعات -بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية- بأنها تلك المشاريع التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن ٣٠٠ عامل، وتقل مبيعاتها عن ٨بلايين يوان (٦,٦ مليون دولار أمريكي). وقد ترتب على ذلك استبعاد عدد كبير من المشروعات، وتم تقييد عدد المستحقين لبرامج الدعم.

ويمكن تصنيف سياسات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكورية إلى ثلاث فئات، وفيما يلي عرض لأهم الملامح العامة لهذه التصنيفات الثلاثة:

١ - سياسات الدعم العامة:

ويتلخص المضمون الأساسي لتلك السياسات في كافة أشكال الدعم المرتبطة ببدء النشاط. وتتضمن الملامح العامة لتلك السياسات في الآتي[١]:

أ- برامج محاضرات ودورات تثقيفية لمنظمي المشاريع الصغيرة الجدد في الجامعات والمؤسسات التعليمية.

---

[١] يُراجع:

- Kye Woo Lee, "Skills Training by SMEs: Innovative Cases and the Consortium Approach in Republic of Korea", SMEs in Developing Asia New Approaches to Overcoming Market Failures, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2016, pp. 352-353.
- Randall S. Jones and Jae Wan Lee, Enhancing Dynamism in SMEs and Entrepreneurship in Korea, Op. Cit., pp. 27-31.
- Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization, Op. Cit., pp. 106-107.

ب- برنامج تشجيع الفئات المختلفة لبدء مشاريع صغيرة.

ج- برنامج تحسين الآداء، ويقدمه عدد من التنفيذيين والموظفين في المنشآت الكبرى.

د- برنامج تمكين هؤلاء الذين يُريدون بدء مشاريع من المنزل،ويمتد ذلك إلى المشاريع الابداعية التي يُقيمها ويعمل بها شخص واحد فقط.

ه- إقامة نظام لنشر الأفكار التكنولوجية الممتازة على جميع المشروعات الناشئة.

و- تقديم الدعم المالي والتدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة بالنوادي والجامعات.

ز- منح وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة المحتملين أو المبتدئين.

ح- توفير نظام تقييم مستمر لأثر اللوائح والنظم على المنشآت القائمة.

ط- إنشاء إدارة شكاوى (مظالم) للمساعدة في حل المشاكل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ي- توفير وحدة استشارات تنتقل لموقع المشروع للمساهمة في حل مشاكله.

٢- برامج دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع:

تتضمن تلك البرامج توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالبحث والتطوير (R&D) هو العامل الحاسم والأكثر أهمية في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات، وهناك عدة برامج لتحقيق هذا الهدف[١]:

---

(1) Randall S. Jones and Jae Wan Lee, Enhancing Dynamism in SMEs and Entrepreneurship in Korea, Op. Cit., pp. 17-21.

أ- برنامج الابتكار التكنولوجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبدأ هذا البرنامج عام ١٩٩٧، ويوفر دعماً جزئياً لنفقات البحوث والتطوير للتكنولوجيا الجديدة، وتطوير منتجات جديدة يُمكن تسويقها في خلال ثلاث سنوات.

ب- تعزيز التعاون بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية والمعاهد البحثية،فضلاً عن دعم تسويق التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك إنشاء بنية تحتية رقمية.

ج- توفير دعم جزئي للبحث والتطوير لنوعين من المشاريع: الأولى المشاريع الاستراتيجية، التي يُحتمل أن تكون ذات آثار بعيدة المدى على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والثانية المشاريع العامة التي تهدف إلى تطوير منتج جيد خلال سنة واحدة.

د- برنامج تطوير المنتجات الجديدة مضمونة الشراء؛ حيث يُدعم هذا البرنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج وتطوير منتجات جديدة، بشرط توافر الدليل على استعداد شركات كبرى أو منظمات عامة شراء تلك المنتجات حال تطويرها. ولقد نجح هذا البرنامج في خفض تكاليف تطوير المنتجات الجديدة التي تتحملها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أسهم في استبدال المنتجات المستوردة بأخرى منتجة محلياً. ولقد أوضحت الإحصاءات بكوريا في عام ٢٠١٥ بأن نسبة مبيعات المنتجات المصنعة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التجزئة كانت حوالي ٩% فقط، بينما تم تصريف باقي الإنتاج بطرق أخرى مضمونة الشراء؛ حيث تم تصدير ٩% من هذا الإنتاج بطريقة مباشرة، وحوالي ٣٠% منها مبيعات للمشروعات الكبرى،

وحوالي ٤٧% منها مبيعات لمشروعات صغيرة ومتوسطة أخرى، وحوالي ٥% مبيعات لمؤسسات عامة كورية.

هـ- برنامج تطوير تكنولوجيا بيئة الإنتاج المبتكرة (The Production Environment Innovation Tech) ويهدف إلى توفير الأموال اللازمة لتحسين كفاءة خطوط الإنتاج ونوعية المنتجات.

و- توفير الدعم المالي لتكنولوجيا تسويق المنتجات.

٣- سياسة عولمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]:

تعتمد الصادرات على اقتصاديات الحجم، حيث خفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق الخارجية، وهو ما يعني أن التدويل من الأمور الضرورية لبقاء استمرار المشروعات. ولذلك اتجهت سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستجابة لتحديات العولمة الاقتصادية. ورغم أن فكرة التدويل هذه ليست حديثة- (إذ ارتبطت من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق الخارجية من خلال الارتباط بالعمليات الإنتاجية أو التسويقية للشركات متعددة الجنسيات)- إلا أن الجديد في هذا البرنامج هو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانطلاق خارجياً بشكل مستقل. وفي هذا الإطار طبقت الحكومة برنامج "نجوم العالم" (Global Stars) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو البرنامج الذي كان مطبقاً من قبل على المشروعات الكبرى فقط. حيث أطلق بنك الاستيراد والتصدير الكوري برنامج "نجوم العالم ٣٠٠" في عام ٢٠١٠ لمدة ثلاث سنوات، يتم خلالها اختيار ١٠٠ مرشح سنوياً من المشروعات الصغيرة

(1) Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization, Op. Cit., pp.103-105.

والمتوسطة،وتحصل تلك المشروعات على حزمة دعم شامل، تشمل دعم تكنولوجي ودعم مالي، وخلق روابط بين هذه المشاريع، والمشاريع الأخرى والجامعات ومراكز البحوث، بالإضافة لبرامج تسويق ودراسات استقصائية دولية.

وفي عام ٢٠١٥ طبقت الحكومة الكورية مجموعة من السياسات التي تستهدف دعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تدويلها، من هذه السياسات:

أ- **الترويج** للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وفي هذا الإطار تم الآتي:

- اختارت الحكومة الكورية ٢٤٠٠ شركة واعدة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم تقديم العديد من صور الدعم لها، ومن صور هذا الدعم: دعم العثور على مشترين، وتوجيه المشترين لشراء منتجات هذه المشروعات، والتدريب على طرق التسويق وممارسات التصدير على الإنترنت، وإرسال الوفود التجارية، وعقد المعارض بالخارج.
- تم تنفيذ برنامج "**حاضنة التصدير**"، وهذا البرنامج يقوم بتوفير حوالي ٢٧٦ مكتباً في ١٢ دولة، بهدف تقليل عبء اختراق المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية؛ حيث يُغطي هذا البرنامج جزء من الإيجار، و يُقدم خدمات استشارية متنوعة من خلال مجموعة من المتخصصين في التصدير.
- قدمت وكالة التجارة الدولية الكورية (KITA) معلومات عن التجارة الدولية والفرص التجارية بالخارج –غطت بها ٥٨ دولة- لخدمة المستفيدين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- **التمويل** لتدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا المجال قدمت الحكومة الكورية عدة تسهيلات مختلفة لتمويل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للتغلب على نقص رأس المال المتاح للتصدير، ومن هذه التسهيلات:

- وفّر بنك EXIM ٧٥,٧ مليار دولار أمريكي في شكل **قروض** وضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أنشأت الحكومة **صندوق ضمان الائتمان** الكوري، وهذا الصندوق يضمن سداد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالتصدير من البنوك التجارية.
- تم إنشاء **إدارة منفصلة للتأمين** على الصادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووفرت الدولة رسوم تأمين على الصادرات لكل شركة متميزة في حدود ٤,٣ ألف دولار.

ت- **زيادة تدويل** المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال **بناء القدرات**. وفي هذا الإطار قدمت الدولة دعماً مالياً لتحسين الإنتاجية، للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد في إنتاجها على محركات نمو جديدة، ومستوى تكنولوجيا متقدمة، ووفرت الدولة القروض اللازمة لذلك بنسبة فائدة ٠،٥% فقط. كما قامت الدولة بتشجيع البحث والتطوير بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فقدمت أنواعاً مختلفة من الإعانات والحوافز المالية والضريبية لجميع الشركات التي تقوم بتطوير التكنولوجيا وتسويقها.

ث- تشجيع مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك من خلال تشجيع الوصول إلى سلاسل التوريد للشركات

متعددة الجنسيات، وتطبيق برنامج ربط الأعمال الذي يُدعّم استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة البنية التحتية للشركات الكبرى الأجنبية[1].

أهم الدروس المستفادة من التجربة الكورية:

١- ضرورة تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتباط ذلك بتحديد المستحقين لبرامج الدعم.

٢- اطلاق العديد من البرامج والمبادرات المتخصصة في مختلف مجالات الدعم والتنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣- إطلاق العديد من البرامج وسياسات الدعم المختلفة التي تتناسب مع كل مرحلة من مراحل سير المشروع؛ بداية بأشكال الدعم المرتبط ببدء النشاط، ومروراً بالدعم الموجه للمشروعات ذات الآداء المرتفع، وانتهاءً بالدعم الموجه لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير والانطلاق خارجياً بشكل مستقل.

٤- تحول سياسة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكورية، من سياسة حماية المشروعات الضعيفة إلى سياسة دعم تنافسية تلك المشروعات، من خلال برامج متخصصة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، وتنمية المشروعات ذات الاتجاهات التصديرية.

ثالثاً: التجربة الصينية:

في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ قام الاتحاد السوفيتي السابق بتفكيك قرابة نصف المصانع في المناطق الصناعية الرئيسية في الصين،

---

(1) Ibid, pp. 107-109.

وقام بنقلها إلى الاتحاد السوفيتي مما تسبب في انخفاض الإنتاج بشكل كبير. كما تاثر الاقتصاد الصيني بشدة بسبب الحرب مع اليابان، حيث دُمرت أغلب المصانع، وأصيبت قطاعات النقل والاتصالات، والطاقة بأضرار بالغة.

ومنذ أن تولى الحزب الشيوعي الحكم في عام ١٩٤٩ سعى لأن يجعل من الصين دولة اشتراكية قوية. وفي عام ١٩٥٧ أعلن قادة الحزب الشيوعي الصيني بأن النموذج المركزي السوفيتي غير ملائم، فاتخذت الصين عدة إجراءات لتحويل جزء كبير من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي للأقاليم. وأصبحت إدارة معظم المشروعات الصناعية تحت سيطرة الإدارات المحلية.

وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٧٨- في مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي- قرر قادة الحزب الشيوعي تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، و يهدف هذا البرنامج إلى جعل النطام الشيوعي يعمل بشكل أفضل، وخفض سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.وتم السماح للأفراد بالقيام بأعمال خاصة بهم، مثل صناعة الملابس، والأعمال التجارية. وتم السماح بالاستثمارات الأجنبية بالمشاركة مع الشركات الصينية، وأصبح للمستثمرين الأجانب الحق في تملك المشروعات الاستثمارية. وفي خلال عام ١٩٧٩ تم إقامة أربع مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية للاستثمارات الخارجية، ثلاث منها قرب "هونج كونج" والرابعة قرب "تايوان".

وخلال الفترة من "١٩٩٠-٢٠٠٠" أكد الحزب الشيوعي أن مهمة الصين في هذا العقد هو إيجاد "اقتصاد سوق اشتراكي"، وخلال عام ١٩٩٣

زادت الاستثمارات بشكل كبير من خارج ميزانية الدولة، وأنشأ أكثر من ٢٠٠٠ منطقة اقتصادية خاصة (Special Economic Zones)، وهو ما ساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مع استمرار الدولة في السيطرة على كثير من الصناعات الرئيسية، وهو ما عُرف ب "اقتصاد السوق الاشتراكي". وفي عام ١٩٩٧ تخلت الصين عن فكرة ملكية الدولة للمشروعات، وأعلنت عن خطط لبيع أو دمج غالبية المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع الملكية الخاصة.

إجراءات دعم المشروعات الصغيرة في الصين[١]:

١- قامت الصين بإعادة هيكلةالسياسات الخاصة بالبحث العلمي، وذلك بهدف توجيه البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية والاستفادة منها في الصناعة والاقتصاد. وفي عام ١٩٨٨ قامت الصين بإعداد برنامج قومي مركزي للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه، عُرف باسم "Torch" ، حيث تمحور هذا البرنامج حول ثلاثة محاور: المحور الأول يساعد على تنمية وتنشيط عمليات الابداع التكنولوجي، أمّا

---

[١] يُراجع:

- زايدي عبدالسلام، زايدي أبو سفيان، وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة- عرض بعض التجارب، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ٢٠١٢.
- تركي الشمري، رمضان الشراح، "نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال"، المؤتمر الدولي السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، بعنوان "نحو بيئة أعمال داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، الرياض، من ٢٠١٤/١١/٩٩، ص ١٣٥-١٣٦.

المحور الثاني فيهتم بتنمية وتطوير والتكنولوجيا العالية وتطبيقاتها، كما يقوم المحور الثالث بتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

٢- إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية، وتنقسم هذه الحاضنات إلى: حاضنات تكنولوجية عامة (دون تخصص تكنولوجي)، وأخرى حاضنات تكنولوجية متخصصة، وحاضنات الأعمال الدولية. وفي هذا النوع الأخير تقوم الحاضنات الدولية بجذب الشركات الكبيرة أو الصغيرة لإقامة مشروعات بالصين من خلال الإقامة في هذه الحاضنة، وذلك للتعرف على خصائص مجتمع الأعمال الصيني، كما تقوم هذه الحاضنات باستضافة الشركات الصينية الصغيرة التي ترغب في التعاون مع شركات خارج الصين، فيتم في هذه الحاضنات تعليم اللغات المختلفة، والتدريب على إدارة الأعمال، وكيفية رفع مستوى أي شركة إلى المستوى العالمي.

٣- قامت الصين بنقل ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص المحلي، كجزء من سياسة إصلاح وتنشيط الصناعات الصغيرة بها.

٤- أعفت الحكومة الصينية المشروعات الجديدة من الضرائب في العامين الأول والثاني، ولايبدأ حساب الإعفاء من تاريخ العمل أو الإنتاج التجريبي، بل من تاريخ توزيع الارباح. وهناك من المشروعات الجديدة التي تُعفى من الضرائب لمدة خمس سنوات أو أكثر وفقاً لأهمية المشروع في خطة التنمية الاقتصادية. كما تُعفى واردات الخامات والآلات من الجمارك.

أهم الدروس المستفادة من التجربة الصينية:

١- قامت الصين بتعديل السياسات التي تطبقها بصفة مستمرة بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التي تحتاجها عمليات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مما جعل هذه السياسات الجديدة أكثر ملاءمة للانفتاح على العالم الخارجي، وتحسين بيئة الاستثمار بالصين.

٢- حرصت الصين على النهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه، من أجل رفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية، وزيادة تنافسية هذه المنتجات عالمياً.

٣- قدّمت الحكومة الصينية مجموعة من الإعفاءات الضريبية المشجّعة للمشروعات الجديدة، وربطت حجم هذه الاعفاءات بمدى أهمية هذه المشرعات للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: إجراءات مواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في ضوء التجارب الدولية

نستعرض في هذه النقطة الاجراءات التي يجب اتخاذها في مواجهة معوقات المشروعات الصغيرة في مصر من خلال الاستفادة من تجربة كلا من اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وذلك على النحو التالي.

المعوقات	اجراءات المعالجة	الدولة
المعوقات التنظيمية والقانونية	- تنفيذ بعض الاعفاءات الضريبية، ولايبدأ الاعفاء من تاريخ بداية العمل، أو الإنتاج التجريبي، ولكن من تاريخ تحقيق الارباح. - تحديد مدد الاعفاءات الضريبية حسب نوع المشروع، ودوره في التنمية.	الصين

المعوقات	اجراءات المعالجة	الدولة
	- ربط الاعفاءات الضريبية بالتشجيع على إدخال تكنولوجيات حديثة، وإقامة المشروعات بالمناطق النائية.	اليابان
	- التحول نحو اللامركزية، بمعنى منح سلطات وصلاحيات لحكومات الأقاليم والمحافظات، بهدف توفيرمرونة أكثر في اتخاذ القرارات.	اليابان والصين
	- إنشاء إدارة شكاوى (مظالم) للمساعدة في حل جميع المشاكل الخاصة بالمشروعات الصغيرة. - توفير نظام تقييم مستمر لأثر اللوائح والنظم المطبقة على المنشآت القائمة.	كوريا
المعوقات التمويلية	- وضعت اليابان برنامج للحماية من الإفلاس، ويشمل نظامين: الأول: نظام للاستشارات الخاصة للحماية من الإفلاس، والثاني: الحصول على قروض بدون ضمان وبدون فوائد في حالة التعثر.	اليابان
	- صنفت كوريا كافة أشكال الدعم للمشروعات الصغيرة-سواء كان مالي أو تدريبي أو تكنولوجي- إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى: سياسات دعم عامة، وهي المرتبطة بالتشجيع على بدء المشروع. والفئة الثانية: سياسات دعم خاصة للمشروعات ذات الأداء المرتفع. والفئة الثالثة: برامج دعم متخصصة في زيادة تنافسية المشروعات ذات الاتجاهات التصديرية. - توفير الدعم اللازم لنفقات البحث والتطوير، من أجل تطوير منتجات جديدة.	كوريا

المعوقات	اجراءات المعالجة	الدولة
المعوقات الإدارية	- تشجيع جميع الفئات المختلفة على بدء مشاريع صغيرة. - إعداد برامج تدريبية لأصحاب المشاريع المبتدئين، وكذلك المحتملين.	كوريا
	- وضع برامج تدريبية لرفع مستوى مهارة العمال، ورفع مستوى المديرين أنفسهم.	اليابان
	- إنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية عامة، ومتخصصة، وأخرى حاضنات أعمال دولية، بحيث تقوم جميع هذه الحاضنات باستضافة المشروعات الصغيرة التي ترغب في التعاون مع شركات خارج البلاد. فيتم في هذه الحاضنات تعليم اللغات المختلفة، والتدريب على إدارة الأعمال، وكيفية رفع مستوى أي شركة إلى المستوى العالمي.	الصين
المعوقات التسويقية	-ركّزت الحكومة الكورية في أغلب أشكال دعمها للمشروعات الصغيرة على تمكين هذه المشروعات من تسويق منتجاتها، ومثال ذلك: ١- تشجيع المشروعات الصغيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة اللازمة في تسويق المنتجات، على أن توفر الحكومة الدعم المالى اللازم لذلك. ٢- برنامج تطوير المنتجات الجديدة مضمونة الشراء؛ حيث يُدعم هذا البرنامج المشروعات لإنتاج وتطوير منتجات جديدة، بشرط توافر الدليل على استعداد شركات كبرى شراء تلك المنتجات حال تطويرها. ٣-سياسة عولمة المشروعات الصغيرة، ليس من خلال الارتباط بالعمليات الإنتاجية أوالتسويقية	كوريا

المعوقات	اجراءات المعالجة	الدولة
	للشركات متعددة الجنسيات فقط، ولكن تشجيع هذه المشروعات على الانطلاق خارجياً بشكل مستقل. ولقد وفرت الحكومة الكورية حزمة دعم شامل (تكنولوجي،مالي،تسويقي،دراسات بحثية) لهذا الأمر.	
	-توفير هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية، وإجراء مفاوضات نيابة عنها في التصدير،واستيراد المواد الخام وكافة مستلزمات الإنتاج.	اليابان
	-أن تعمل الحكومة على إعطاء الفرصة للمشروعات الصغيرة في الحصول على العقود الحكومية. وأن تقوم الحكومة بشراء مستلزماتها من المشروعات الصغيرة.	اليابان

من العرض السابق يمكن **تلخيص** أهم الدروس المستفادة من التجارب الثلاث السابقة على النحو التالي:

١- التحول نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات، وذلك بمنح سلطات وصلاحيات للمحافظات والأقاليم في اتخاذ بعض القرارات، بهدف توفير مرونة أكثر.

٢- **يجب** أن يكون هناك **أكثر من صنف أو شكل من أشكال الدعم**، وأن يتم التنسيق بين كافة هذه الأشكال مع عمل خريطة تشابكية توضح هذا التنسيق، وتوضح نوع هذا الدعم، والهدف منه.

٣- **التحول** من الدعم **العام** للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم المشروط، كدعم البحث والتطوير لمنتجات جديدة مضمونة الشراء، ودعم الصادرات،...إلخ.

٤- مشروطية الإعفاءات الضريبية، ونقصد بها -على سبيل المثال- ربط الإعفاءات الضريبية بالتشجيع على إدخال تكنولوجيات حديثة، أو إقامة مشروعات بالمناطق النائية، أو بالتشجيع على التصدير...إلخ.

٥- توفير نظام تقييم مستمر يقيس أثر اللوائح والنظم المطبقة على المنشآت القائمة.

استنتاجات البحث:

١- يُعتبر وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأمور الضرورية **لكل دولة**؛ إذ يُفيد في تسهيل حصر المستفيدين من هذا القطاع، ويساهم في إعداد برامج لدعمهم، إلا أنه –في ذات الوقت- من الصعب جداً وضع تعريف **محدد يتفق** عليه **جميع** الدول، وذلك لاختلاف الامكانات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وبعضها البعض، وأيضاً لاختلاف المعايير التي تستند إليها كل دولة في تعريفها لهذه المشاريع. وبالتالي فإن هذا الأمر يُعتبر استرشادي يُترك لكل دولة تحديد مواصفات ومعايير المشروعات الصغيرة بها.

٢- تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص منها: صغر حجم رأس المال المطلوب للبدء في المشروع، واعتماد أغلبها على مستلزمات إنتاج محلية، وأيضاً اتسامها بالمرونة العالية وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق المتغيرة.

٣- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور كبير في الاقتصاد، ومن هذه الاسهامات: أنها تُتيح الكثير من فرص العمل، وتُمثل نواه ودعم للمشروعات الكبيرة، كما تساهم بدور كبير في تنمية المناطق الأقل

حظاً في التنمية؛ إذ صغر حجمها ومتطلباتها يُمكّنها من توطينها خارج المدن الكبرى.

٤- تُمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر حوالي ٩٦،٧% من إجمالي مشروعات القطاع الخاص، هذا من الناحية القانونية، أمّا من حيث معيار عدد المشتغلين فإن نسبتها تبلغ حوالي ٩٩%.

٥- تركزت أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر بالعمل في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، حيث بلغت نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بهذه الأنشطة حوالي ٥٠%، يليها قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة المشروعات العاملة بهذا القطاع ١٢،٣%.

٦- هناك الكثير من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمصر، منها تحديات تنظيمية وقانونية، وأخرى تمويلية، وأيضاً إدارية، وتسويقية. ومن أهم التحديات التي رصدتها هذه الدراسة:

أ- احتلال مصر مرتبة متأخرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث بلغ ترتيب مصر المرتبة ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة، متقدم عنها الكثير من الدول؛ إذ بلغ ترتيب دولة الإمارات -على سبيل المثال- المرتبة ٢١، وتونس ٨٨، والسعودية المرتبة ٩٢.

ب- تراجع حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر؛ إذ بلغت حوالي ١،٢% فقط من إجمالي القروض المصرفية، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل حوالي ٢٢% في المتوسط، وحوالي ١٨% في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل.

ج- احتلت مصر المرتبة ١٦٠ من بين ١٩٠ دولة في مؤشر "الحصول على الائتمان"، والمرتبة ١٧١ بالنسبة لمؤشر "التجارة عبر الحدود" حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٩.

توصيات البحث:

١- يجب الأخذ بأهم الدروس المستفادة من التجارب الثلاث السابقة، والتي سبق ذكرها، ومنها:

- التحول نحو اللامركزية في اتخاذ بعض القرارات، بغرض توفير مرونة أكثر.
- مشروطية الإعفاءات الضريبية؛ وذلك كربط الإعفاءات الضريبية بالتشجيع على إدخال تكنولوجيات حديثة، أو إقامة مشروعات بالمناطق النائية، أو بالتشجيع على التصدير،...إلخ.
- توفير نظام تقييم مستمر يقيس أثر اللوائح والنظم المطبقة على المنشآت القائمة.

٢- ينبغي أن يكون الهدف من إنشاء المشروع الصغير ليس فقط مجرد إتاحة فرصة عمل مؤقتة لصاحب هذا المشروع، ولكن أن يكون المشروع قابل للاستمرار والنمو. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التأكد من استمرار قدرة المشروع على **تسويق** منتجاته محلياً أو خارجياً.

٣- لايجب أن تكون **الجباية** هي الهدف من تحويل المشروعات غير الرسمية إلى الصفة الرسمية، بل على الدولة **إعفاء** جميع المشروعات **المتناهية الصغر** من جميع الضرائب.

٤- يجب ربط **بعض** أصناف الدعم المقدم لكل مشروع بمدى قدرة المشروع على إدخال تكنولوجيات حديثة، أو إنتاج منتجات جديدة مضمونة الشراء، أو التصدير،...إلخ.

٥- على الدولة أن تُفرّق بين المشروعات الصغيرة التي تستهدف - بالدرجة الأولى-محاربة الفقر والحد من البطالة، والمشروعات الأخرى التي تسعى لتحقيق أهداف أكبر وأوسع من ذلك كالإنتاج للمنافسة في السوق المحلي والخارجي. وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هناك **رؤية** استراتيجية في **ترتيب أهداف إنشاء** المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأن تكون هذه الرؤية معلنة وواضحة ومعلومة لكافة المؤسسات والهيئات الحكومية التي تتعامل وتساند المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك معلنة أيضاً لأصحاب المشروعات، مع **ضرورة ربط الدعم** المقدم لجميع المشروعات **بالأهداف** التي تحققها هذه المشروعات، وكذلك بضمان قدرتها على **تسويق منتجاتها**، وكيفية تسويق هذه المنتجات (محليا وخارجيا). **والشكل التالي يوضح ذلك**.

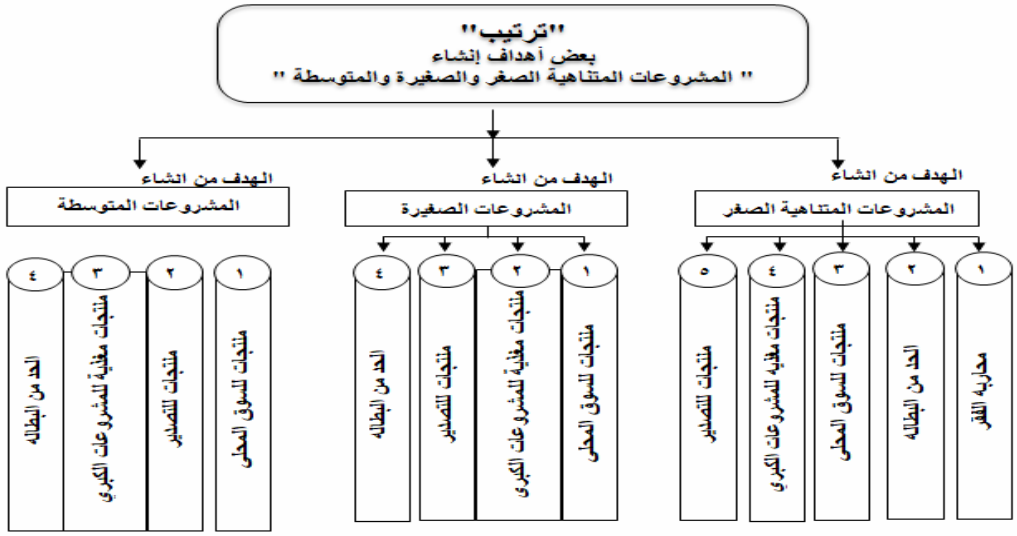

وعلى أساس هذه الأهداف -السالفة الذكر- التي يجب أن يُحققها كل مشروع، يجب أن تُوجه جميع أنواع الدعم، بحيث تساعد جميع المشروعات في تحقيق أهدافها المختلفة.

المراجع

١- إدريس محمد صالح، المشرعات الصغيرة في ليبيا ودرها في التنمية، ماجستير اقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، ٢٠٠٩.

٢- إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨.

٣- تركي الشمري، رمضان الشراح، "نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال"، المؤتمر الدولي السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، بعنوان "نحو بيئة أعمال داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، الرياض، من ٩-١١-٢٠١٤.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٧٠.

٥- راوية عبدالقادر عويس، "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٦.

٦- رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (أ) ٢٤ إبريل ٢٠١٧، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٧/٦٥.

٧- زايدي عبدالسلام، زايدي أبو سفيان، وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة- عرض بعض التجارب، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،٢٠١٢.

٨- صالح مهدي العامري، طاهر محسن الغالبي، الإدارة العامة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٦.

٩- صندوق النقد العربي، الدائرة االاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧.

١٠- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات- حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، العدد ١١، الجزائر ٢٠١١.

١١- عبدالحميد صديق عبدالبر، "تجربة المشروعات الصغيرة في مصر: الواقع والتحديات وأساليب العلاج دراسة مقارنة مع التجارب الدولية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠١٣ العدد ٥١٠.

١٢- عبدالكريم إبراهيم محمد، البنوك التجارية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨.

١٣- علاء مصطفى أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة، ماجستير اقتصاد، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٤.

١٤- وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٧.

١٥- وزارة الصناعة والتجارة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشرعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال (٢٠١٢-٢٠١٨).القاهرة، ٢٠١١.

16- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training for Reform, Washington, 2019.

17- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming to Create Jobs, Washington, 2018.

18- Financial Services Agency (FSA), Measures to Facilitate Financingto SMEs, Tokyo, 2009.

(www.fsa.go.jp/policy/chusho/enkatu.htm.)

19- Japan External Trade Organization (JETRO), Japan's Policies for Small and Medium Enterprises (SME), Director General, Cooperation: Small and Medium Enterprise Agency Ministry of Economy, Trade and Industry, November, 2014.

20- Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization", Project Documents, Innovation and SME Internationalization in Korea and Latin America and the Caribbean Policy Experiences and Areas for Cooperation, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), United Nations, 2018.

21- Kye Woo Lee, "Skills Training by SMEs: Innovative Cases and the Consortium Approach in Republic of Korea", SMEs in Developing Asia New Approaches to Overcoming Market Failures, Asian Development Bank Institute, Tokyo, 2016.

22- Meeting of (OECD) Council at Ministerial Level, Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy, Paris, 7-8 June 2017.

23- Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, "Strength to Overcome Labor Shortage the Key Increasing Productivity", Japan, 2018.

24- Randall S. Jones and Jae Wan Lee, Enhancing Dynamism in SMEs and Entrepreneurship in Korea, Economics Department Working Papers No. 1510, (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development, October 2018.